**عنوان المحاضرة: حقوق الانسان والديمقراطية**

**الترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان**: إن الديمقراطية، ومع كل ما فيها من نواقص، تظل أفضل أمل لتأمين كرامة الإنسان وضمان حقوقه. ولكن يتطلب ذلك ضرورة تجاوز المفاهيم الضيقة للديمقراطية إلى تعزيز الديمقراطية الشاملة. وينبني هذا التصور للديمقراطية على المقاييس الدولية لحقوق الإنسان. ويزوّد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الديمقراطية بالمكوّنات الأساسية، بما في ذلك مبدأ تأسيس السلطة بناءاً على إرادة الشعب من خلال انتخابات نزيهة ودورية، والحق في حرية الفكر وحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي وإنشاء الجمعيات، وكذلك الحق في مستوى معيشي ملائم والحق في التعليم. وتشدّد معايير حقوق الإنسان على المساواة والعدل. ومن ثم فهي لبُّ الديمقراطية الشاملة التي تعالج التمييز وتّركُز السلطة، سواء كان ذلك على أساس الثروة أو العرق أو غيرهما من العوامل الأخرى. وتقرّ الديمقراطية الشاملة بأهمية المؤسسات القوية وممارسات الحكم الرشيد، بما في ذلك وجود جهاز تنفيذي مسئول وجهاز تشريعي منتخب وجهاز قضائي مستقل، وسيادة القانون، مع الاحترام الواجب للمبادئ والتقاليد الثقافية والمجتمعية. إن أي اختلاف أو نزاع بين الديمقراطية وحقوق الإنسان أساسه الفهم الخاطئ للديمقراطية. وينبغي تعريف الديمقراطية من خلال أسسها الرئيسية المتمثلة في الرقابة الشعبية والمساواة السياسية، ثم بعد ذلك من خلال المؤسسات التي يتحقق ويتعزز بواسطتها هذان المبدآن. إن التصدي لكل ما يتهدّد الديمقراطية من دون تعريض حقوق الإنسان أو الممارسة للديمقراطية للخطر واحد من أصعب التحديات التي تواجهها الديمقراطيات اليوم. وبما ان الديمقراطيات وتأسيسها تقوم عملياً على التراضي بين القوى الشعبية والسلطات القائمة، فعملية إضفاء الديمقراطية لن تكون كاملة أبداً، ولكن لابد للأنظمة الديمقراطية التي تدّعي تمسكها بحقوق الإنسان أن تتطلع إلى تحقيق ديمقراطية سياسية واجتماعية واقتصادية معاً. كما تعتبر استقلالية السلطات التشريعية والقضائية ونزاهتها أمرين أساسيين بالنسبة إلى مسؤولية الحكومات وحماية الناس من التعسّف والاستبداد والقمع. كما تحتاج الديمقراطيات إلى مجتمع مدني نشط ومتحمّس. وتتناقض الديمقراطية الحقيقية مع الرأسمالية المطلقة، إذ تتركز الثروة في أيدي قلة من الناس بينما تهمّش الغالبية ويتكاثر التفاوت الاجتماعي.

إن بعض الحقوق تتطلب آليات تكفل الحماية من الدولة، وحقوق أخرى تحتاج إلى تعزيز نشط من جانب الدولة. فالديمقراطية تحددها حقوق الإنسان، وتستند أربع صلات للديمقراطية إلى حقوق الإنسان:

- فإجراء انتخابات حرة ونزيهة يساهم في تفعيل الحق في المشاركة السياسية.

- والسماح بوجود وسائل إعلام حرة ومستقلة يساهم في تفعيل الحق في حرية التعبير والفكر والضمير.

- وفصل السلطات بين فروع الحكومة يساعد على حماية المواطنين من انتهاكات حقوقهم المدنية والسياسية.

- والتشجيع على وجود مجتمع مدني مفتوح يساهم في تفعيل الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. فوجود مجتمع مدني مفتوح يضيف بُعداً تشاركياً مهماً من أجل تعزيز الحقوق. وهذه الحقوق يعزز كل منها الآخر، إذ يكون إحراز تقدم فيما يتعلق بأحدها مرتبطاً عادة بإحراز تقدم في الحقوق الأخرى. فوجود وسائل إعلام مفتوحة، مثلاً، يرتبط عادة بإقامة مؤسسات المجتمع المدني. إن الهدف النهائي للديمقراطية هو تمتع كل الناس بكل حقوق الإنسان، فبلوغ مستويات عالية لحماية هذه الحقوق هو معيار يُقاس به نجاح الديمقراطية. كما أن سيادة القانون في مجتمع ديمقراطي وسيلة رئيسية وشرط مسبق لحماية حقوق الإنسان. وتنبع الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان بسيادة القانون من وظائف القانون داخل المجتمع ومن طبيعة المطالبة بحقوق الإنسان. ويمكن للقانون أن يكون أحد السبل التي تترسّخ بها السيطرة وتتجّدد، لكن يمكنه أيضاً أن يضمن ألا تكون السيطرة مطلقة وأن السلطة لا تمارس بشكل تعسّفي، ولكن لأن حقوق الإنسان وتعزيزها يتوقفان على نشر ثقافة قانونية قويّة، فإن هذه الحقوق ليست نتيجة تلقائية لسيادة القانون. هذا وإن إنشاء جهاز قضائي فعّال ينظر كما ينبغي في الشكاوى الفردية أو الجماعية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان أمر حيوي لتعزيز المسارات الديمقراطية وضمان الممارسة الفعّالة لحقوق الإنسان.